التكنولوجيا المالية تعزيز للشمول المالي وتحفيز للتنمية الاقتصادية

Financial Technology enhances financial inclusion and stimulates economic development

عويمر سيد أحمد*

مخبر تسيير الجماعات المحلية والتنمية المحلية،

جامعة معسكر، الجزائر

sidahmed.aouimeur@univ-mascara.dz

بوقلي زهرة

مخبر تسيير الجماعات المحلية والتنمية المحلية،

جامعة معسكر، الجزائر

bougzh@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2023/02/01 تاريخ القبول: 2023/04/19 تاريخ النشر: 2023/04/22

ملخص:

اهتمت هذه الورقة بالتأصيل النظري للشمول المالي وما تعلق به من مفاهيم، أهدافه، أبعاده، متطلباته ومؤشرات قياسه، إضافة إلى التطرق لعنصري التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية، وما كان من إضافة وأثر لهذه الأخيرة من تغييرات في الهياكل التنظيمية، ورفع لمستويات الشمول المالي في أبعاده المختلفة، من جودة في الخدمات وتحسين لكفاءات العمل، إلى زيادة المنتجات وتطوير العائد، ما انعكس إيجابا على مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي دفع بالعديد من الدول إلى العمل على ترسيخ مفاهيم الشمول المالي في السياسات التنموية، وتعزيزها بآليات التكنولوجيا الرقمية الحديثة.

الكلمات المفتاحية: شمول مالي؛ تحول رقمي؛ تكنولوجيا مالية؛ استبعاد مالي؛ تنمية اقتصادية.

Abstract :

This paper is concerned with the theoretical rooting of financial inclusion and the related concepts of its objectives, dimensions, requirements and measurement indicators. The paper also addresses the elements of digital transformation and financial technology, and their addition and impact on making changes in organizational structures, and raising the levels of financial inclusion in its various dimensions such as the quality of services and the improvement of work efficiencies, products increase and returns development. This was positively reflected on the levels of social and economic development, which prompted many countries to work on consolidating the concepts of financial inclusion in development policies, and strengthening them with modern digital technology mechanisms.

Key Words: Financial inclusion; Digital transformation; Financial technology; Financial exclusion ; Economic developement.

JEL Classification: G29, O33.

*مرسل المقال:عويمر سيدأحمد (*sidahmed.aouimeur@univ-mascara.dz*)

المقدمة:

في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008، ظهر تزايد الاهتمام بتحقيق الشمول المالي وبات موضوع الساعة حينها، من خلال السعي وراء خلق توجهات واسعة النطاق والتزامات حكومية، والتي يصب مسعاها في مجرى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الاستخدام الفعلي للخدمات المالية، هذا وبالإضافة إلى السعي لتثمين هذه الخدمات بفيض الابتكارات والاستحداث التكنولوجي، والاستفادة منها فيما يتناسب والاحتياجات المالية، حيث سعت 50 دولة جاهدة لزيادة مستويات الشمول المالي، وسعت مجموعة العشرين في مؤتمرها المنعقد بأستراليا إلى تحديد مبادئه الرئيسية.

وظل هذا الاهتمام وجلّ المساعي في تطورات تمثلت بشكل ملفت في الإصدار الأخير لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، والتي تم جمعها من خلال دراسة استقصائية شملت ما يفوق 125 ألف بالغ في 123 دولة، والتي غطّت استخدام الخدمات المالية خلال عام 2021، حيث ظهر أن 71% من البالغين في الاقتصاديات النامية من لديهم حسابات مالية رسمية، مقارنة بما كانت عليه النسبة بنحو 42% قبل عقد من الزمن، حيث ارتفعت نسبة المساهمين مؤخرا من 35% في عام 2014، إلى 57% في عام 2021، بالاختلاف من رقعة لأخرى، حيث يستخدم 39% من أصحاب حسابات الادخار هواتفهم المحمولة في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأكثر من ثلث الأشخاص في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

ومع ثورة التكنولوجيا وسطوع الابتكارات على ساحة الاستخدامات، بات انتهاجها يشكّل السبل ذات الأهمية البالغة في المساعدة على خلق تغييرات في عديد المجالات، كونها تعمل على تسريع المعاملات خصوصا أثناء الأزمات، كما تعمل على زيادة الشفافية في حركة الأموال، إذ أنه وفي حالة الاستخدام الأمثل للثورة الرقمية وفق ما يستجد من ابتكارات، فان انتشار الانعكاسات الايجابية سيكون أوسع وأشمل، ليصل إلى خفض تكاليف الدفع، زيادة معدل التوظيف وتوسيع قاعدة الإيرادات بفضل الحد من التهرب الضريبي، زيادة كسب الثقة في النظام المالي، التقليل من نسب الاستبعاد المالي عبر برامج حديثة سبق وأن نجحت دول في تطبيقها كالهند، والتي باتت رائدة في إنشاء نظام عالمي ناجح لتحديد الهوية.

إشكالية الدراسة: انطلاقا من سعي العديد من الدول إلى إرساء معالم الشمول المالي، وانتهاجها لكثير من البرامج والسياسات الداعمة لذلك، ونظرا لثورة التحول والتكنولوجيا الرقمية والتي تشهد استمرارية الإبداع والابتكار واستحداث السبل والآليات، وباعتبار حيازة هذه المستجدات في أولويات الأخصائيين وواضعي السياسات، ومختلف الهيئات والتكتلات عبر بقاع العالم، فقد جعل منها محط إسقاط لدراسات عديدة وإسهامات بحثية متنوعة، وفي هذا السياق نسعى للتطرق للإطار النظري وأهم المفاهيم ذات الصلة بمتغيرات الموضوع وما ينتج من تفاعل بينها، حيث يمكن صياغة إشكالية بحثنا على النحو التالي: **كيف للتكنولوجيا المالية الرقمية أن تعزز الشمول المالي وتحفز التنمية الاقتصادية؟**

وانطلاقا من الإشكالية الرئيسية يمكننا صياغة جملة من التساؤلات نذكرها كالآتي:

– ما لمقصود بالشمول المالي؟ وما هي أهم أهدافه وأبعاده؟

– ما مفهوم التحول الرقمي؟

– ما انعكاس الثورة التكنولوجية على التحول الرقمي والتنمية الاقتصادية ؟

هدف وأهمية الدراسة: تهدف الدراسة إلى التعريف بالشمول المالي ورصد مؤشرات قياسه، وما شهدنه من تطور، إضافة إلى مفاهيم كل من التحول الرقمي والفجوة الرقمية والتكنولوجيا المالية كعنصر فاعل في سياسات التغيير الهيكلي والسياسي، إذ تكمن أهميتها في التطرق للدور الذي تلعبه في رفع مستويات الخدمات المالية وتحسينها، وتبيان التغيرات الطارئة على التحولات الرقمية بعد ظهور موجة الابتكارات، كما أن موضوع بحثنا هذا قد بات من أبرز اهتمامات المفكرين الاقتصاديين والهيئات الاقتصادية الدولية.

منهجية الدراسة: في إطار ما تقدم ووفق ما تمحورت عليه الدراسة، يتم تقسيم هذه الورقة إلى خمسة محاور أساسية يتقدمها الأول متضمنا الدراسات السابقة، ثم يتناول الثاني إطارا نظريا حول مفهوم الشمول المالي وأهدافه وأبعاده، إضافة لعرض لبعض الأدبيات الاقتصادية في الموضوع، ويركز المحور الثالث من الورقة على متطلبات الشمول المالي ومؤشرات قياسه، في حين يعرض الرابع مفاهيم عامة حول التحول الرقمي، أما الخامس فقد خصص لبعض مفاهيم التكنولوجيا المالية، وما أحدثته هذه الأخيرة من تغييرات جوهرية على مستويات الشمول المالي والتحولات الرقمية وبعض من مؤشرات التنمية الاقتصادية، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي استنادا على رصد البيانات الملمة بمتغيرات الدراسة إسقاطا على جملة من الظواهر الاقتصادية.

I. الدراسات السابقة:

1. دراسة (Buheji, 2022): تأسست الدراسة حول الشمول المالي والتحول الرقمي كمتغيرين فاعلين في استراتيجيات التنمية الاقتصادية والمالية، حيث تم تسليط الضوء على دولة مصر، بتقدير تأثير الشمول المالي على التنمية المستدامة، خلال فترة 2004-2018، باستخدام المنهج الاستنباطي والمنهج القياسي اعتمادا على طريقة المربعات الصغرى وفق بيانات البنك الدولي، إذ أسفرت النتائج على أن الزيادة في عدد ماكينات الصراف الآلي بنسبة 0.1%، تؤدي إلى الزيادة في مؤشر التنمية البشرية بنسبة 0.004%، ما يفسر وجود علاقة طردية بين الشمول المالي والتنمية المستدامة، على عكسها بين إجمالي القروض المستخدمة من البنوك التجارية ومؤشر التنمية، كما أظهرت الدراسة وجود تأثيرات للمتغيرات المستقلة، والتي قدرت نسبتها ب 99% في مؤشر التنمية البشرية.

2. دراسة (أبو العز، 2021): سعت هذه الدراسة إلى البحث في أثر التكنولوجيا الرقمية المالية المعبر عنها بالمتغيرات المتمثلة في (آلات الصراف الآلي، بطاقات الائتمان، النقود المحمولة والديون الالكترونية)، على الشمول المالي، حيث تم إسقاط الدراسة على عينة مكونة من 15 دولة افريقية، خلال الفترة 2014-2018، وباستخدام نماذج البانل التي توصلت اختباراتها إلى أن استخدام آلات الصراف الآلي والنقود المحمولة ذوات أثر معنوي إيجابي على الشمول المالي، ولا وجود لأثر معنوي لاستخدام بطاقات الائتمان والديون الالكترونية على الشمول المالي،

كما أن إيجابية الأثر لاستخدام آلات الصراف الآلي لم تتغير بعد إدخال متغيرات أخرى في النموذج، كمعدل النمو السكاني ومعدل التضخم، في حين أن تحويلات العاملين قد أظهرت أثرا معنويا سالبا على الشمول المالي.

3. دراسة (Mostafa Awad & Hamed Eid, 2018): تطرقت الورقة إلى شرح مفهوم الشمول المالي والبحث حول علاقته بالتنمية الاقتصادية، وكذا العلاقة بينه وبين الاستقرار المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تتبعا لسلوك الشمول المالي فيها قصد الكشف عن الفرص والتحديات المطروحة على أرض الواقع، إذ تم التركيز على دولة مصر، سعيا إلى قياس مستوى الوصول الفردي والتوعية بالخدمات المالية على عينة بلغت 140 مجيبا، حيث خلصت النتائج إلى أن نسبة 88% من عينة الدراسة لا علم لهم بمصطلح الشمول المالي، وبلغت نسبة الامتلاك لحساب بنكي 64%، وامتلاك بطاقات الخصم والائتمان بنسب 45%، و41% على التوالي، وقدرت نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية 41%، حيث توضح ضعف الوعي المالي لدى الشعب المصري.

4. دراسة (Thaddeus, Ngong, & Manasseh, 2020): تأسست هذه الدراسة حول البحث في الأثر السببي للشمول المالي الرقمي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل، حيث اختيرت 22 دولة إفريقية بجنوب الصحراء، كعينة للدراسة استنادا على البيانات الربع سنوية انطلاقا من عام 2011 وصولا إلى عام 2017، حيث أتخذ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع معبرا به عن النمو الاقتصادي، ومؤشرات الشمول المالي معبرا عنها بعدد الفروع التجارية (ماكينات الصراف الآلي، القروض غير المسددة، منافذ وكلاء الهاتف المحمول والمعاملات المالية)، وقد اعتمد البحثة على نموذج تصحيح الخطأ المتجه واختبار جرانجر للسببية والاتجاه المقدر، فكان من بين ما توصلت إليه النتائج وجود علاقة سببية طويلة المدى بين الشمول المالي الرقمي والنمو الاقتصادي، والمنطلقة من هذا الأخير إلى الشمول المالي، كما توضح أن سرعة تعديل الصدمات والعودة إلى التوازن تكون بحوالي 20.17%، انطلاقا من قيمة معامل تصحيح الخطأ المقدرة ب 0.201768- ، كما توضح وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين المالية الرقمية للشمول والنمو الاقتصادي انطلاقا من هذا الأخير، ومن هنا تظهر علاقة الشمول المالي ودوره في التنمية والنمو في الدول محل الدراسة.

5. دراسة (Gujral & Kumar, 2021): قام باحثو هذه الدراسة بالبحث حول التمويل الرقمي وأثره على الشمول المالي، حيث تم بناء هذه الدراسة على أسس ذات خلفية نظرية وأخرى استنباطية، عبر جمع وتحليل جملة من الدراسات وما خلص منها كنتائج، إذ تم التطرق إلى أهمية المتغيرين في الميادين الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى إعطاء جملة من المفاهيم حول التمويل الرقمي، ليتم بعدها عرض ومناقشة أهم الدراسات، حيث تم عرض دراسة عن الصين Yan and Yiping (2016)، إضافة إلى دراسة Agufa (2016) لدولة كينيا، ثم دراسة Peterson (2018) والتي مست الدول النامية والمتقدمة، وبحث Huma (2018) لفحص التقنيات المالية المبتكرة لتشجيع سبل العيش، وخرجت الدراسة بالدور الهام للتمويل في الأنشطة اليومية للأفراد، إضافة لدور البنوك في التسهيلات، حيث كان التأثير ذو دلالة إحصائية للخدمات المالية الرقمية المقدمة من التكنولوجيا.

6. دراسة (Jianguo & Thathsarani, 2022): سعت هذه الدراسة إلى البحث حول تأثير الشمول المالي على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة، ومراقبة تأثير التمويل الرقمي على الشمول المالي وأداء هذه الشركات، وكذا استكشاف كيفية قيام نموذج قبول التكنولوجيا بتعديل العلاقة بين المتغيرين سابقي الذكر، وبالاعتماد على الاستبيان باستخدام منهج البحث الكمي، توصلت النتائج إلى الارتباط الإيجابي بين الشمول المالي والشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن التوصل إلى الشمول قد عزز من أدائها، ويعتبر كل من التمويل الرقمي ونموذج التكنولوجيا وسيطان مهمان في العلاقة، كما تبين الدور الفاعل للشمول المالي الرقمي والتكنولوجيا في السماح للمستخدمين بتوسيع أعمالهم وأنشطتهم، وتسريع الخدمات خصوصا التجارية منها.

7. دراسة (Atinai، 2019) : دارت حيثيات هذه الورقة حول الدور الذي يلعبه الشمول الرقمي في تعزيز الشمول المالي ونمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اندونيسيا، حيث تم التوصل إلى كون التمويل الرقمي يلعب دورا فاعلا في تعزيز الشمول المالي، ونمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في الدول محل الدراسة.

8. دراسة (Kurniasari, Gunardi, Putri, & Firmansyah, 2021) : اهتم هذا البحث بتتبع دور التكنولوجيا في زيادة الشمول المالي في جزيرة جافا الاندونيسية، وفق تحليل عوامل التكنولوجيا الرقمية المتنامية، والمؤثرة على قدرات العملاء في اختيار خدماتهم، حيث جمعت بيانات 1000 مجيب باستخدام طريقة عشوائية لمحاولة التعميم ألمعلوماتي، هذه البيانات التي تم تحليلها وفق طريقة المربعات الصغرى الجزئية (خوارزمية pls)، وقد أظهرت النتائج أن 58% من العينة هم عملاء بنوك ريفية، وهذا لاتّسام هذه الأخيرة بالأمان، وبالعودة إلى الممتنعين فإن نسبة 22% منهم كان المانع لديهم من الائتمان عدم توافر الأصول، و35 % بسبب التأخر في الموافقة الائتمانية، و28% بسبب تعقيدات الإدارة، وهذا ما يوضح الدور المهم للتكنولوجيا وإلزامية العمل بها، خصوصا في الجانب التعريفي وتسهيلات الإدارة.

II. الإطار النظري للدراسة:

1. المقصود بالشمول المالي: مفهومه، أهدافه، أبعاده:

تعود فكرة الشمول المالي إلى بداية القرن التاسع عشر، على إثر ظهور الحركة التعاونية في الهند عام 1904، ضد الوكالات غير الرسمية الممارسة للإقراض نضير فائدة عالية من فقراء الفلاحين، هؤلاء الذين استبعدوا من المصدر الرسمي للخدمات الرسمية، ما ألزم البحث عن نظام مالي شامل، وسد الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية في الخدمات المصرفية، حيث أعطيت المناطق الريفية التركيز الأعلى في عملية الدمج المالي، إذ قام البنك الاحتياطي الهندي بتحرير قواعد ترخيص عام 1965، وفي عام 1969 تم تأميم 14 بنكا تجاريا رئيسيا عبر كافة أنحاء البلاد، ما ساعد على فتح فروع فيها، وهذا سعيا لتقريب المسافات وتمكين الناس من الخدمات المصرفية الأساسية.

وظهر مصطلح الشمول المالي للمرة الأولى عام 1993 في دراسة ل (Leyshon & Thrift)، والمتعلقة بالخدمات المالية في انجلترا، وفي عام 1999، توسع المصطلح في وصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية

المتوافرة (أبو العز، 2021، الصفحات 346-347)، ومع بداية الألفينيات نمى الاهتمام الفعلي بالشمول المالي من طرف الحكومات والهيئات الرسمية في البلدان النامية، إذ تجلى ذلك في انعقاد أول مؤتمر سنوي للتحالف الدولي للشمول المالي بدولة كينيا عام 2009، ليستمر إلى كل من اندونيسيا، المكسيك، جنوب إفريقيا وماليزيا ليصل إلى مصر عام 2017 (بن عيني و حسن شحادة، 2022، الصفحات 116-117).

1.1. مفهوم الشمول المالي:

– عرفه **البنك الدولي** أنه وصول كل فرد أو مؤسسة لأدوات ومنتجات مالية، تكافئ احتياجاتهم وقدراتهم المادية.

– وعرفه البنك المركزي المصري على أنه إتاحة الخدمات المالية من خلال المؤسسات المالية الرسمية، مثل البنوك وشركات التحويل والبريد (محمد، 2019، صفحة 03).

– كما عرفه مركز الاشتمال المالي بواشنطن أنه حالة قدرة جميع الأفراد على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة والأسعار المناسبة، ووفق الأسلوب الذي يحفظ كرامة العملاء (Eugeniusz، 2013، صفحة 225).

– وهو على نقيض الإقصاء المالي أو الاستبعاد المالي، والذي عرّف على أنه العمليات التي تمنع بعض الفئات الاجتماعية والأفراد من الوصول إلى النظام المالي(Junaidah, 2016, p. 17) .

– وعلى حسب تعريف صندوق النقد العربي يقصد بالشمول المالي أن يتاح لكل فرد من أفراد المجتمع إمكانية الحصول على جميع الخدمات المالية، والتي تلبي احتياجاته بسهولة ويسر، وبأسعار ميسورة من خلال قنوات رسمية تتسم بالمسؤولية والاستدامة، حيث تضمّن مفرد الاستدامة في هذا التعريف استمرارية المراقبة المرفقة بالتجديد (الطيب، 2020، صفحة 07).

– واعتمادا على هذه المفاهيم وما جاء في دراسات شملت الموضوع، وما اتفقت حوله غالبية الهيئات، يمكن تعريفه على أنه انعكاس لحصول الفئات والمؤسسات المختلفة المستويات إلى الخدمات المالية، مع تعزيز هذا الوصول عبر مسالك رسمية تراعي قدراتهم ومصالحهم وتستفيد من مواردهم في عملية يقودها العدل والشفافية.

2.1. أهداف الشمول المالي:

منذ أواخر تسعينات القرن الماضي وبداية القرن الحادي والعشرين، بات الشمول المالي محط أنظار السياسات العامة، وعنوانا لأبحاث عديدة، ليتطور مفهومه إلى نطاق أوسع سعيا إلى بلوغ جملة من الأهداف نذكرها وفق الآتي:

– جذب المجتمع غير المتعامل مع البنوك إلى الخدمة المالية الرسمية، حتى تتاح لهم فرصة الوصول الفعال إلى الخدمات المالية (Widyaningsih، Siswanto، و Zusrony، 2021، صفحة 1303).

– إتاحة نطاق أوسع من الخدمات المالية، كحسابات التوفير، الائتمان، التأمين، المدفوعات، التحويلات والمنتجات المالية الأخرى للجميع.

– تحقيق الشمولية بالوصول إلى كافة العملاء من أفراد غير مستفيدين من الخدمات المصرفية، إلى الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بشكل مستدام وبتكاليف تناسب أصولهم المادية (هولين، 2021، صفحة 03).

– تمكين الأفراد من الادخار، إسهاما في التمويل الشخصي واستقرار النظام المالي(Ozili, 2018, p. 06) .

– تمكين المشروعات من الوصول إلى الاستفادة من الخدمات والمنتجات المالية، وكذا من تكثيف الاستثمارات وإحداث التنويع.

– توجيه الادخار إلى الاستثمارات وخلق تنافسية بين المؤسسات المالية، والزيادة في خلق فرص العمل ما يساهم في الحد من نسب البطالة، ومن ثمة الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي.

– تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المستدامة (بقبق، 2022، صفحة 164).

3.1. أبعاد الشمول المالي:

حسب منهجية البنك الدولي، فقد تمثلت أبعاده في (استخدام الحسابات المصرفية، الادخار، الإقراض، المدفوعات والتأمين)(Demirguc-Kunt & Klapper, 2012, p. 01) ، في حين قدم تحالف الشمول المالي خلال مؤتمر "كابس"، المنعقد بماليزيا عام 2012، ثلاثة لأبعاد رئيسية نذكرها كالتالي: الوصول إلى الخدمة المالية، استخدامها، وجودتها (Alliance for Financial Inclusion., 2013, p. 04) .

أ– الوصول إلى الخدمة المالية: يمكن أن تكون الخدمات محدودة بسبب مشاكل الوصول، والمتعلق بتوافر الفروع المقدمة لها، خاصة في المناطق الريفية، إضافة إلى اللوائح المنظمة لمتطلبات الوصول إلى الخدمة، والتي من غير المقدور الوفاء بها عند فئات معينة من السكان، إضافة إلى حالة توافر الخدمات وعدم القدرة على وصولها، نظرا لغياب الشفافية وتعقد الإجراءات وعامل المصطلحات، إذ توفر التكنولوجيا اليوم مجموعة حلول لهذه العوائق كالهواتف الذكية المحمولة، ومواقع الانترنت(Singleton, Schmitz, & Patwardhan, 2018, p. 11) .

ب– استخدام الخدمة المالية: تمكين العملاء من الوصول إلى القطاع المصرفي، والاستهلاك ألخدماتي المالي خلال فترة معينة، وجمع بيانات المستخدمين وإحصاء معاملاتهم، ونسبة امتلاكهم لحسابات مالية، حيث وفي إشارة لإحصائيات عام 2017، بلغ ما قيمته 1.7 مليار شخص بالغ عديمي الملكية للحسابات المصرفية، توزع نصفهم في بنغلاديش، الصين، المكسيك، نيجيريا وباكستان، 56% منهم نساء (ابراهيم عطية، 2021، صفحة 378).

ت– جودة الخدمات المالية: يخضع هذا البعد لعدة عوامل كتكلفة الخدمات، وعي المستخدم، فعالية آلية التعويض وغيرها من العناصر المؤثرة باعتبار توجهات أي مستهلك نحو البحث عن الأجود، إذ تنم جودة الخدمات على المعاملات ذات الشفافية، والملائمة لاختلافات مستويات الدخل، سريعة التفعيل واقلها تعقيدا، ويعتبر تحقيق جودة الخدمات إشكالية لدى المهتمين وأصحاب القرار، بغية بلوغ أقصى مستويات الجودة في الخدمات المالية، وبالتالي تحقيق العمق المالي (شنبي و بن لخضر، 2018، صفحة 110).

4.1. متطلبات الشمول المالي ومؤشرات قياسه:

أ. متطلبات الشمول المالي:

– إن من أهم ما يتطلبه الشمول المالي، التوجه نحو رقمنة الخدمات المالية، والاستفادة من الثورة التكنولوجية المالية (Fintech)، هذه الأخيرة القائمة على حداثة الابتكارات في مجال قطاع المالية، من خلال استحداث البرامج الرقمية، المستخدمة في المعاملات المالية كتحويل الأموال، التأمين، الإقراض وتبديل العملات.

– المحافظة على سرية البيانات وانتهاج الوسائل ذات الثقة، والعمل على ترقية مستويات الكوادر.

– العمل على وضع أطر تنظيمية ومؤسسية، ذات رقابة سليمة من قبل هيئات حكومية، وتطوير البنى التحتية ونظام المدفوعات، إضافة إلى عنصر كسب الثقة من العملاء، بتقديم الضمانات حماية لـــهم.

– العمل على توفير خدمات مالية ملائمة لكافة الفئات، بما في ذلك عنصر النساء والفقراء والمستبعدين، وكذا حديثي الاستخدام خصوصا فيما يتعلق بتعقيدات المصطلحات (شيلي، 2021، صفحة 222).

– العمل على ربط المناطق الريفية بشبكات الانترنت، وتحسين جانب الاتصالات وتبادل المعلومات.

– الحرص على بناء استراتيجيات وطنية، تعمل على تحديد ودراسة الفجوة بين العرض والطلب، والحرص على الموازنة بينهم (ابراهيم سلامة و يحي، 2021، صفحة 129)، ويمكن شرح أهم المتطلبات في الشكل التالي:

الشكل01: متطلبات الشمول المالي.

المصدر: (مجموعة البنك الدولي، 2018).

ب. مؤشرات قياس الشمول المالي: إن من أهم مساعي القطاع المالي والمصرفي، استقطاب كافة شرائح المجتمع ومحاولة اشتمالهم بالخدمات المالية والمصرفية، إذ تتأسس هذه المساعي وفق مؤشرات قياس، والتي تعتمد على جملة البيانات ودقتها، والتي ساهمت التطورات التكنولوجية فيها بشكل كبير، وتتلخص مؤشرات الشمول المالي انقساما وفق أبعاده كالآتي (Widyaningsih، Siswanto، و Zusrony، 2021، صفحة 1034):

ب1- مؤشرات بعد الوصول إلى الخدمات المالية: والتي تمثّلت في عدد الوصول لكل 100 ألف بالغ/ عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ/ حسابات النقود الالكترونية/ مدة الترابط بين نقاط تقديم الخدمة/ النسبة المئوية لإجمالي السكان المشتركين في نقطة وصول واحدة على الأقل.

- مؤشرات بعد استخدام الخدمات المالية: وشملت نسبة البالغين المالكين لحساب واحد على الأقل/ عدد حملة سياسة التأمين/ عدد معاملات التجزئة/ عدد معاملات الدفع عبر الهاتف/ نسبة البالغين دائمو الاستعمال لحساب بنكي/ نسبة الاحتفاظ بحساب بنكي لمدة سنة/ نسبة تلقي التحويلات المحلية أو الدولية/ نسبة الشركات المالكة لحسابات مالية رسمية/ عدد الشركات المالكة للودائع/ عدد الشركات التي لديها قرض دائم.

ب2- مؤشرات بعد جودة الخدمة: القدرة على تحمل التكاليف/ الشفافية/ حماية المستهلك/ الراحة والسهولة/ التثقيف المالي/ المديونية أو ما يسمى بـ (السلوك المالي)/ العوائق الائتمانية (قدوري و زغدي، 2022، صفحة 872) .

2. مفاهيم عامة حول التحول الرقمي:

1.2. مفهوم التحول الرقمي:

في ظل ما شهده العالم من تطورات رقمية، أدت بغالبية دول العالم إلى الانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد رقمي، لاسيما بعد التعرض لأزمات مختلفة، ظهر دور التكنولوجيا الرقمية في تحفيز التغيير التنظيمي، والذي يمكّن المؤسسات من الاستغلال الأمثل عبر التغير الجذري داخل المنظمة، والتأثير على الاستراتيجيات والهياكل بفاعلية (اردنيون، شحادة، أنطوان، و دانييل، 2017).

هذا التغيير الذي صاحبته المطالبة ببناء المجتمع والحث على تنمية مواطنيه في مختلف المجالات، وتزايد الدواعي إلى الشفافية بالإفصاح عن المعلومات وضمان حرية انسيابها، بيد أن الحصول عليها شرط أساسي لبناء استراتيجيات هادفة إلى تبسيط العلاقات المهنية والاجتماعية، وحصول الفئات المستهدفة على مختلف الخدمات، ما ألزم التوجه نحو آلية التحول الرقمي ومحاولة اشتماله على كافة الاستخدامات (أحمد مجدي و محمد حسني، 2022).

- حيث عرّف التحول الرقمي على أنه الاستفادة من التقنيات الرقمية الحديثة، ما يمكّن المؤسسة من تحقيق الكفاءة في عملياتها، حيث أكد الباحثون أنه يزيد من قدرة المؤسسة على استخدام كفاءتها، ومن ثمة الوصول إلى خلق القيمة(Michael, Kruschwitz, Bonnet, & Welch, 2013, p. 02) .

- كما عرّف على أنه استخدام التقنيات الرقمية الجديدة، مثل الهاتف المحمول والذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية والعمل على انترنت الأشياء وانتشارها، لإجراء تحسينات عملياتية بحيث تشمل رقمنة الأعمال والاقتصاد (HELLBE و LEUNG، 2015، صفحة 02).

- وعرفته كل من شركة (Capgemni)، وشركة (Deloite)، على أنه القوة الدافعة والتحدي الرئيسي للتغيير والتحول السريع، بفضل حشد التكنولوجيا تركيزا على العميل.

2.2. أبعاد التحول الرقمي:

اتفق الكثيرون على أنّ أبعاد التحول الرقمي تشمل ستة عناصر نلخصها وفق الترتيب الآتي:

- **الإستراتيجية الرقمية:** والتي تهدف إلى التفاعل السلس مع العميل وفق إستراتيجية مدروسة، من خلال تحسين تجربة العملاء وزيادة الكفاءات، والتي تنطوي على خبرة الإطارات العاملة ومهارتها في قيادة الإستراتيجية الرقمية.
- **العملاء:** تتطلب عملية التحول الرقمي إستراتيجية قائمة على التركيز على العميل، بدلا من التركيز على المنتج فقط (خليل شحاده، 2022، صفحة 38).
- **التقنيات:** يقوم التحول الرقمي على منظومة من الأجهزة والبيانات والبرمجيات، ضمن تقنية تسمح باستخدام جميع الأصول، وبمستوى مناسب لأفراد المؤسسة، وعملائها وكذا مورديها.
- **التنظيم:** يهدف التحول الرقمي إلى إدارة وتحليل البيانات بشكل منتظم وفعال، وذلك سعيا لنوعيتها وثقة مصدرها، كما يجب التتبع المستمر للبيانات لضمان تدفقها والاستفادة منها.
- **الثقافة:** لهذا العنصر أهمية كبيرة في تكوين المواقف والسلوكيات المتعلقة بالأداء التنظيمي، وترقية المعاملة، والتي تلعب دورا في خلق الطلب.
- **العمليات:** وهي السعي لكبح الممارسات التقليدية وإدماج المعاملات في حيز النماذج الرقمية، باستحداث الهياكل والاستراتيجيات لبلوغ علوّ الكفاءة في تلبية احتياجات العملاء (عدنان، 2020، صفحة 04).

3.2. أهمية التحول الرقمي:

أدى التطور السريع وازدياد حجم المعلومات إلى تعميق عملية التحكم، والإفادة التي سادت في مختلف مجالات العمل بصورة لا غنى عنها لتحقيق التقدم والكفاءة، ما أظهر الحاجة لاستغلال ثورة التحول الرقمي التي أسهمت في بناء مظهر جديد للعالم المالي، خصوصا بعد الأزمة المالية العالمية 2008، حيث عملت التكنولوجيا الرقمية على خلق تأثيرات وإبداعات إيجابية للأعمال، وغيرت سبل التعامل بالأموال بشكل أأمن وأنفع، حيث يعمل التحول الرقمي على خلق خريطة صناعية متماشية مع حداثة التكنولوجيا، فالمجتمع الشبكي الرقمي في القطاعات الصناعية، يقوم باختصار الوقت وخفض التكلفة، ويدفع المؤسسات والشركات إلى الانتشار والتوسع، كما يعمل على تأطير أنظمتها (عدنان، 2020، صفحة 05)، إضافة إلى إنعاش الأسواق المالية وزيادة معدلات النمو، عبر حجم السوق والاستثمار على المدى الطويل نتيجة تفاعل المتغيرات الاقتصادية (Chunyan و Zhang، 2018، صفحة 02)، وفيما يلي تلخيص لأهم ما يمكن أن يقدمه التحول الرقمي لينال بذلك جانبا أكبر من الأهمية:

- الزيادة في الإنتاجية المرفقة بتحسين نوعيتها ونوعية الخدمات.
- الزيادة في كفاءات العمل والتقليل من الأخطاء، ما ينعكس إيجابا على عنصر الرضا لدى المستفيدين.
- القدرة على مواكبة متغيرات الأعمال عبر تسريع الخدمات واكتسابها لطابع المرونة.
- الانعكاس الايجابي على الوسط البيئي والنظم الاجتماعية.

- توسيع مجالات الاستثمار وزيادة العوائد منها (Zendah, 2022) .

هذا وقد اتفقت غالبية الدراسات وأشادت بالدور الإيجابي للتحول الرقمي، وانعكاسه على كافة المجالات، في حين أشار Ozili,2016، أنه بالإمكان للتحول الرقمي أن يؤثر سلبا على الشمول المالي، مفسرا ذلك انطلاقا من كون مزودي الخدمات الرقمية والتمويل، شركات تسعى لتعظيم ربحيتها أو لتعظيم الفرص المربحة للشركات التابعة لمقدمي التمويل الرقمي، عبر انتهاج تكتيك تسويقي للمنصات التمويل الرقمية، وخلق الفوارق بين ذوي الدخل المرتفع والفئات المنخفضة الدخل (Ozili، 2018، صفحة 10).

حيث أن هذا يغيّب أهم أهداف الشمول المالي من شفافية وعدل في توزيع الخدمات، ويزيد في فقدان الثقة لدى العملاء ويحول دون اشتمال الشمول المالي، بل يزيد من اتساع الفجوة الرقمية، هذه الأخيرة التي تتّضح معالمها في الفرق بين الدول المتقدمة ونظيرتها النامية، في نسبة حيازة التكنولوجيا الحديثة، كما يوضح الشكل الآتي أحد هذه الفوارق الناتجة عن ضعف استغلال التحول الرقمي.

الشكل 02: عدد مستخدمي الانترنت (100، غ.م).

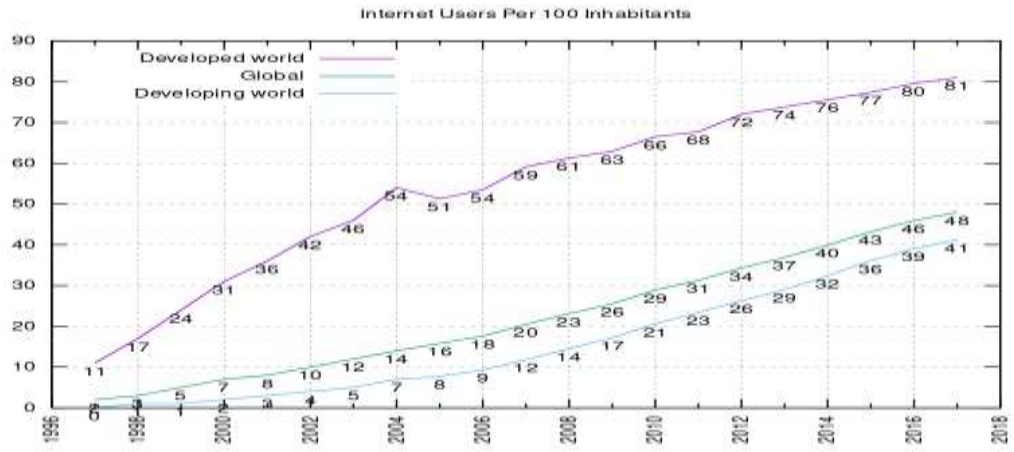

المصدر: (global digital divide، 2006).

3. مفاهيم حول التكنولوجيا المالية:

ظهرت التكنولوجيا المالية كعنصر رئيسي في إتاحة التطبيقات وإيصالها للسكان الفقراء، وسكان المناطق النائية المستبعدين من التمويل المصرفي التقليدي، محققة نفاذا سهلا إلى جملة أوسع من الخدمات، حيث أن هذه الأخيرة تتصف بميزة الأمان، وتعمل على تعزيز الشفافية من خلال إنشاء مسارات المراجعة وتقليل الاحتيال (هولين، 2021، صفحة 03)، حيث أدى هذا الأخير وعوامل أخرى إلى دفع الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية، حيث أفرزت البيانات الضخمة، دفتر الحسابات الرقمية، التشفير وانتشار الهواتف الذكية المحمولة، لتسخّر جميعها في خدمة مستهلكي الخدمات (الزعبي، 2021، صفحة 971).

– وقد عرّفها مجلس الاستقرار المالي على أنها " ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا، تمكّن من استحداث نماذج العمل والمنتجات، إذ تعتبر ذات أثر على الأسواق والمؤسسات المالية وخدماتها(Attia, 2020, p. 56) .

– ويعرفها البنك الدولي على أنها "خلق للفرص وتحديات جديدة للقطاع المالي، من مستهلكين ومؤسسات مالية إلى منظمين" (زايخ و يونسي، 2022، صفحة 749).

ويشير مصطلح Fintech إلى التكنولوجيا المالية، حيث يعرف على أنه تقديم للخدمات المالية والمصرفية عبر جملة من الابتكارات التكنولوجية الحديثة، بقيادة برامج وخوارزميات الكمبيوتر (Ozili، 2018، صفحة 07). حيث تفسّر طريقة عمل هذه التقنية، الترابط القوي الذي تخلقه التكنولوجيا المالية الرقمية بين الاستخدامات والآليات والعملاء، في منهجية منها للتقريب وفتح المجال للتوسع، إضافة إلى إزالة التعقيدات وتبسيط الاستخدام، وغيرها من المزايا التي يلخص الشكل الآتي جزءا ضئيلا منها:

الشكل 03: أهم تطبيقات **Fintech**.

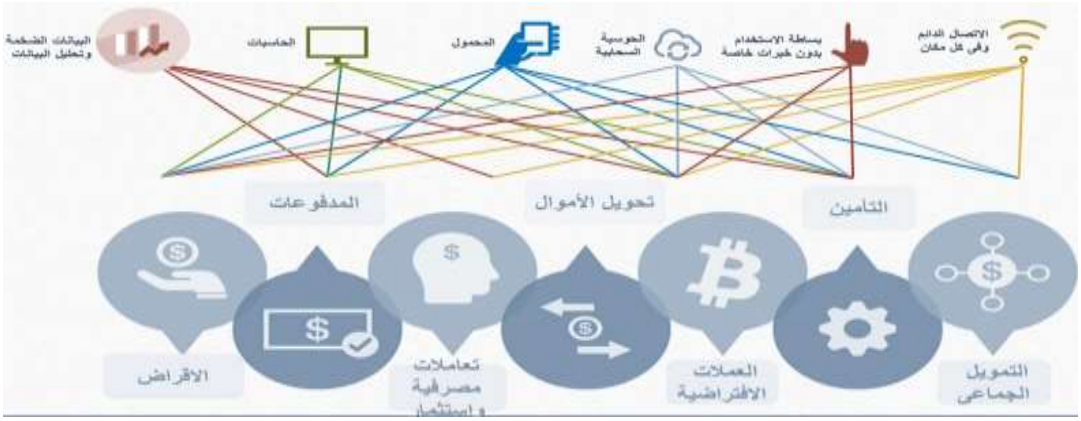

المصدر: مجموعة البنك الدولي.

III. التكنولوجيا المالية والتنمية الاقتصادية:

في الحديثة عن اسهامات التكنولوجيا المالية ونتاجها في التحولات الرقمية، وانعكاساتها على مستويات الشمول المالي خاصة، والتنمية الاقتصادية عامة، وبما أننا في نطاق الحديث عن لغة الأرقام وضخامة البيانات ودقتها، وتطور الاحصائيات وحداثة جمعها، يمكننا الاستدلال منها في التعبير عنها فيما حققته من انجازات واحداث للتغييرات، عبر طرحٍ لبعض الاحصائيات العالمية المستمدة من قاعدة بيانات البنك الدولي، من خلال التمثيلات البيانية التالية:

الشكل 4: **تطور عدد ماكينات الصراف الآلي.**

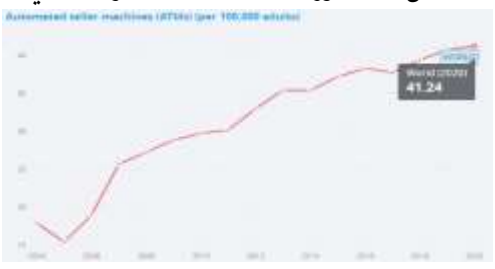

الشكل 5:تطور نسبة الأفراد مستخدمي الانترنت.

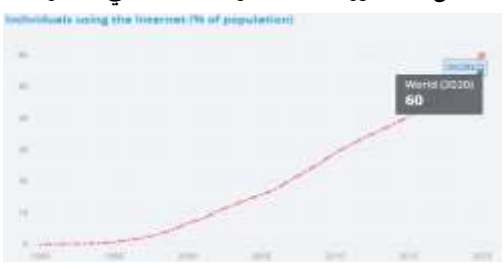

الشكل 6: نمو مؤشر عمق المعلومة الإئتمانية.

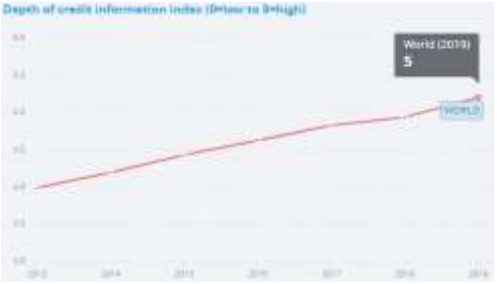

الشكل 7: الوقت اللازم لتسجيل الملكية.

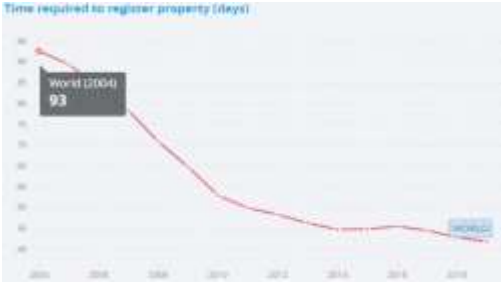

المصدر: (البنك الدولي، 2022).

– من خلال الشكل (4)، يتضح جليا التزايد المستمر في عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ بداية من عام 2005، سعيا لنشر المعاملات وتمكين سكان المناطق الريفية من الوصول إلى الخدمات، والحد أو التقليل من نسبة الاستبعاد المالي، إذ تشير الإحصائيات إلى أن نسبة 69%، من البالغين استطاعو فتح حسابات مصرفية، وفي البلدان العالية الدخل تصاعدت النسبة إلى 91%، هذا الفارق الذي تسعى التكنولوجية الرقمية في تقليصه أو بلوغ خلق العدل بين الفئات، ومحاربة الفجوة الرقمية.

وتجدر الإشارة إلى أن سنة 1967 كانت بداية الانطلاقة لهذه الآليات بستة منها تواجدت في بريطانيا، لتشهد بعد زمن هذه الزيادة المستمرة والانتشار الواسع، هذا الأخير الذي كان مدعوما بتطور الأداء والوظائف، حيث وفي عام 2000 امتدت العمليات إلى السحب والإيداع إلى جانب الصرف، ثم وفي عام 2012 كانت بداية الصراف الآلي التفاعلي الذي يباشر عمليات مصرفية مباشرة، ثم بالاشتمال على كافة المعاملات المصرفية في العشرينيات، إلا أن ما يسوء هذا الانتشار هو استحواذ أقطاب معينة على غالبيته، إذ تتواجد ما يفوق النصف من آليات الصراف في العالم بالصين، الولايات المتحدة، اليابان والهند وكوريا، أما بالنسبة للدول العربية فتحتل الكويت الصدارة بتوفيرها لما يفوق 81 ماكينة صراف آلي لكل 100 ألف فرد، لتليها كل من السعودية والإمارات ب 74 و61 على التوالي، وتتخلف دول المغرب العربي بقيم ونسب أقل بكثير لا تبلغ 25 صرافا لكل 100 ألف.

– عرف منحنى **الشكل** (5) تسارعا في نسبة الأفراد المستخدمي الانترنت عبر العالم في نهاية التسعينيات، نتيجة تنويع المنصات وتعزيز الشبكات واستحداثها، حيث وفرت سبل التواصل وتبادل المعلومة إضافة إلى تسهيل رصد البيانات وتتبعها، وتجدر الإشارة إلى أن السنة الأولى للجائحة قد شهدت زيادة في عدد مستخدمي الأنترنت بنسبة 10%، لتبلغ سنة 2023 حسب أحدث الاحصائيات 5.16 مليارمستخدم، لكن هذا التزايد يبقى غير كافٍ إذا ما نظرنا إلى نسبة المستبعدين والتي قدّرت ب 2.85 مليار شخص، كما أنه لم يقضي على الفجوة بين الجنسين خصوصا في الدول النامية، حيث سجلت بـ 35% للرجال مقابل 24% للنساء، إضافة إلى الفجوة بين المناطق الحضرية بـ 76% مقابل 39% في المناطق الريفية.

وحسب ما جاء في بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات، تحتل جنوب افريقيا المرحلة المرحلة الأولى عالميا استخداما للأنترنت لتليها البرازيل، وتتقدّم قائمة الدول العربية الإمارات مسجلة في المرتبة العاشرة عالمياً.

– يمثل **الشكل** (6) نمو مؤشر عمق المعلومة، هذه الأخيرة بمثابة الحجر الأساس في بناء الاستراتيجيات والدراسات في كافة الميادين، وتزيد فعاليتها بزيادة دقتها وحداثتها ومصداقيتها، الشيئ الذي توفره الأنترنت وأدوات استعمالها كأحد وسائل التكنولوجيا المسهمة في زيادة التسهيلات والعمل على خلق الشفافية في جل المعاملات، وتجدر الإشارة هنا أن عنصر المعلومة قد أمدّ من الفاعلية ما أسهم في توسيع الأسواق وتنويع الإنتاجية، وتعزيز فعاليات إدارة المحاطر وخلق فرص التمويل، إضافة إلى دعم الاستقرار المالي والمصرفي وتجسيد للشمول المالي.

هذه الأهداف التي سعت الأردن لتحقيقها وصولا إلى تعزيز مستويات نموها الاقتصادي، عبر جملة من الاصلاحات التي شملت أنشطة الأعمال، حيث قام البنك المركزي الأردني بمنح الترخيص لأول شركة معلومات في عام 2015، حيث أشاد البنك الدولي بالدور الذي تلعبه هذه المؤسسة وما استطاعت أن تحققه خلال فترة وجيزة، إذ أن الأردن باتت في مصاف الدول الثلاث الأولى عالمياً تحسنا في مجال الأعمال متساوية بذلك مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا.

– لخص **الشكل** (7) تقليص الوقت في إجراءات تسجيل الملكية، كنموج عن سائر الإصلاحات والمعاملات التي نجحت التكنولوجيا الرقمية بإسهاماتها في رفع مستوياتها، وفق إنشاء قواعد بيانات موثوقة وتجريد المعاملات بأدوات حديثة، إضافة إلى تطوير المنصات الرقمية وزيادة انتشارها، والاعتماد على صيغ العقود الذكية.

الشكل 8: تطور الاشتراكات الخلوية المتنقلة.

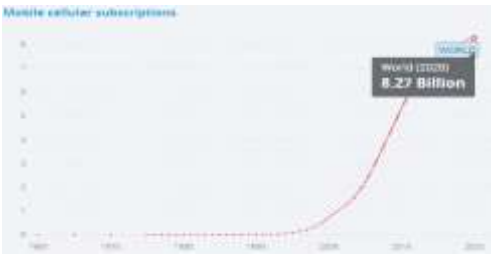

الشكل 9: خوادم الأنترنت الآمنة (مليون شخص).

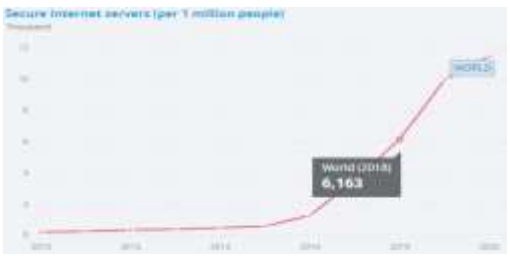

الشكل 10: التحويلات المالية الشخصية الواردة.

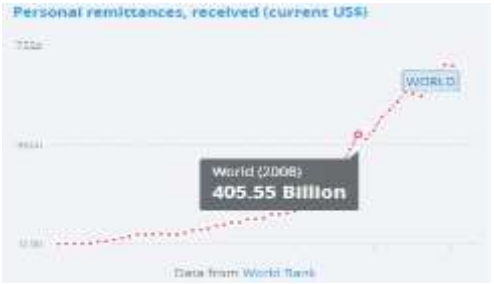

الشكل 11:فروع البنك التجارية (100 ألف بالغ)

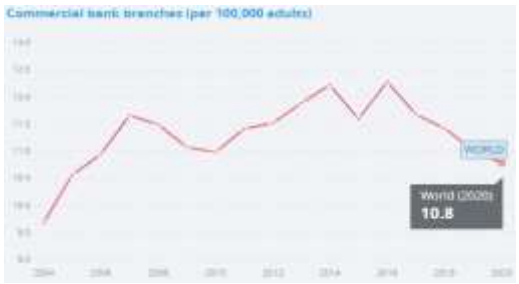

الشكل 12:المقترضين من البنوك التجارية (ألف بالغ) **الشكل 13**: طلبات براءة الاختراع لغير المقيمين.

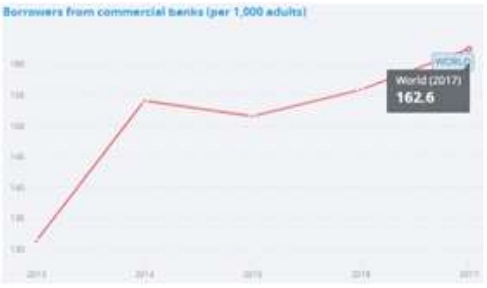

المصدر: (البنك الدولي، 2022).

يُبين الشكل (8) النمو السريع والمتواصل للاشتراكات الخلوية المتنقلة، وهي أحد مظاهر التطور التكنولجي، حيث تعتبر من أحدث تقنيات الاتصال ونقل البيانات عبر تخزين المعلومة ونقلها إلى منصات متخصصة عبر أجهزة إرسال وأنظمة استقبال، وتعتبر الهواتف المحمولة خير مثال على مدى المساهمة في تقريب المسافات وتسهيل المعاملات، وقد أشار الاتحاد الدولي للاتصالات أنه وفي أواخر سنة 2016 تم توفير تغطية الاشارات الخلوية لما تقرب نسبته 95% من سكان العالم، أما المستبعدين من هذه الاشتراكات فراجع لاستبعادهم من خدمة الانترنت.

– تضمن **الشكل** (9) خوادم الأنترنت الآمنة لكل مليون شخص، حيث ومع تطور التكنولوجيا وارتفاع مستخدمي الأنترنت، تزايدت معه المخاطر وتهديدات الأمان كالتسلل وسرقة المعلومات وقرصنة الحسابات، فكان لابد من البحث عما يكبح ذلك موازاة لاستمرارية الابتكارات، والتي تسارعت زيادتها بداية من عام 2015، بتوفير برامج حمائية، وتوفير أنظمة تحديثها باستمرار، عبر منتجاة التكنولوجيا، كسلسلة الكتل، عقود ذكية، عملات مشفرة وخوارزميات، نظام الأيثروم ونظم الدفع والتأمين، إدارة الأصول والثروة وإعدادات توجيهية.

– مثل **الشكل** (10) التحويلات المالية الشخصية الواردة كأحد المصادر المهمة للدخل، إذ أثبتت بعض الدراسات التي أجريت على 71 دولة نامية أن للتحويلات آثار إيجابية على الأصول الأسرية والمستويات المعيشية، إضافة لدورها الكبير في لحد من الفقر، حيث تؤدي زيادتها ب 10% إلى انخفاض الفقر بما نسبته 3.5%، وقد لوحظ في شكلنا تزايدها الملحوظ إثر ما توافر من الإمكانيات التكنولوجية وحداثتها، إذ بلغت قيمتها 121.77 مليار دولار سنة 2000، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي قدرت بـ 0.4%، لترتفع سنة 2020 إلى 658.06 مليار دولار وترتفع بذلك نسبتها للناتج المحلي الإجمالي إلى 0.8% (البنك الدولي، 2020)،

و يُظهر الشكل (11) عن فروع البنك التجارية لكل 100 ألف بالغ، والتي عرفت تناقصا في الآونة الأخير نتيجة استحواذ شركات التكنولوجيا المالية على أسواق تقديم الخدمات المالية وتطويرها، كتحويل الأموال عبر الهاتف النقال، هذا وقد أدت التكنولوجيا إلى تناقص فروع البنوك، من خلال دخول هذه الأخيرة في منافسة الألف ميل عبر تقنيات الدفع الإلكتروني (بختي و مجاني، 2020، صفحة 107)، إذ يمكن الاستشهاد بحالة كينيا التي تناقص عدد أفرع بنوكها من 1518 فرع عام 2017 إلى 1505 فرع عام 2018، كنتيجة لتبني قنواة اتصال بديلة كالبنوك المتنقلة وبنوك الأنترنت وأعمال الوكالة المصرفية.

ولخّص الشكل (12) قيم المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ، وانطلاقا من كون البنوك قنوات هامة لتجميع الأموال وتوزيعها، كوسيط بين المودعين والمدخرين، ومن بين ما ساعد على زيادة عدد المقرضين، تطوير خدمات المعلومات الرئيسية التي تساعد المستثمرين على تقييم مخاطر مشاريعهم، كآليات التقييم الإئتماني وخدمات المساندة كالمشورة بشأن الإستثمارات، إضافة إلى خفض التكاليف وتسهيل الإجراءات وتسريعها.

كما تضمّن الشكل (13) النمو المستمر لطلبات براءة الاختراع لغير المقيمين، والتي تجسّد من خلالها تسهيل التكنولوجيا نقل التعاون العلمي والأبحاث، حيث تؤدي إلى تعزيز الابتكار وتوسيع قاعدة المعرفة، كما تعمل على التصدي للحواجز التقليدية وتيسير الوصول إلى الخدمات، وتعتبر براءة الاختراع متغير هام على أساسها يقاس الابتكار، إذ أثبتت بعض الدراسات أن الزيادة في رصيد براءات الاختراع بنسبة 01%، من شأنها رفع الانتاجية بنسبة 0.04%، حيث تعتبر هذه النسبة ذات أثر في تحسين مستويات المعيشة على المدى الطويل، وحدوث الزيادة الدائمة في أرصدة الأبحاث الأساسية لأي بلد يمكن له الزيادة في الانتاجية من 0.3% إلى 0.6%.

وعلى إثر نتائج ما سبق من أبحاث تجسدت قناعة عالمية حول الأثر الايجابي للتحولات الرقمية وتطورات التكنولوجيا على الناتج المحلي الاجمالي، إذ ورغم تشعب مسالك هذه الآثار، إلا أن مصبّها مشترك في رفع مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويمكن الاستدلال بذلك عبر النموذج المقترح كاستراتيجية استغلال اسهامات التكنولوجيا الرقمية في وضع الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الشكل الآتي:

الشكل 14: اسهامات التكنولوجيا الرقمية في تحقيق التنمية المستدامة:

المصدر: (الخوري، 2020).

الخاتمة:

انطلاقا من الأدبيات الاقتصادية فقد أوضح آدم سميث أثر الاختراعات والآلات في زيادة انتاجية عنصر العمل، وبيّن كارل ماركس دور التغير التكنولوجي في التغير الرأسمالي، وتطرق شومبيتر في كتابه "نظرية التطور الاقتصادي" إلى دور الابتكار في تطوير الاقتصاد ومساهمته في تنامي الازدهار المادي، وأثبت روبرت سولو في دراسة مصادر النمو في الولايات المتحدة الأمريكية أن التقدم التكنولوجي يزيد 87.5% في ناتج كل عامل، وأوضحت دراسات أخرى أن التكنولوجيا وسيلة تنفيذ لأهداف التنمية المستدامة استنادا إلى السياسات الحكومية الداعمة لذلك (أحمد ممدوح حسين، 2020، صفحة 485).

كانت ثورة الرقمنة العالمية وتطورات التكنولوجيا السريعة كفيلة بتغيير مشهد الاقتصاد العالمي، بيد أن القدرة على التغيير قد مست غالبية الميادين إن لم نقل كلها، حيث تم صياغة جوانب اقتصاديات العالم وسياساته، وصولا إلى الجانب الاجتماعي وتوفير ما أمكن من آليات تخدمه، حيث ساهمت التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي وتوجيه التدفقات المالية، إضافة إلى تحرير المعاملات وتسريعها وخفض تكاليفها، إذ شهد مستوى تقديم الخدمات المالية تحسنا بفضل بطاقات الائتمان و بطاقات السحب وأجهزة الصراف الآلي، مرورا إلى استخدامات الهواتف المحمولة في المعاملات المصرفية وسداد الفواتير، كما عملت التكنواوجيا على تطوير البنى التحتية لشبكات الاتصال والخدمات المالية، هذه الأخيرة التي تجسد أهم اسهامات التكنولوجيا عبر تقنيات متعددة، كتقنية البلوكيشن والعملات المشفرة، والتي تستقطب كما من الاستثمارات، إذ بلغت سنة 2014 ما قيمته 0.7 مليار دولار، لترتفع عام 2018 إلى 6.3 مليار دولار، إضافة إلى تنامي الصفقات الاستثمارية المستقطبة من قطاع المدفوعات، حيث بلغت 77.8 مليار دولار عام 2019، بعدما كانت بقيمة 15.8 مليار دولار سنة 2015 (بلحرش، 2022، صفحة 537)، كما يمكن الاستدلال بنماذج دولية كالهند وكينيا في تبيان دور التكنولوجيا المالية في تلبية احتياجات الفئات المهمشة ومحاربة الفقر، وتحقيق الوصول المالي وبالتالي المساهمة في تنمية اقتصادية اجتماعية.

وكتوصية من خلال الدراسة ضرورة توسيع نطاق الشمول المالي من خلال الرقمنة، وإعادة صياغة القواعد التنظيمية لتعزيز الوصول إلى التمويل، العمل على تبني الحكومة الالكترونية وتعميمها على كافة المجالات، توسيع رقعة الخدمات المصرفية خصوصا عبر تعزيز شبكات الهاتف المحمول، والحرص على عنصر التوعية والتثقيف المالي، وتركيزا على هذا الأخير من خلال محاربة الفجوة في القدرات التكنولوجية عبر البرامج التدريبية.

قائمة المراجع:

- Atinai, S. (2019). The Role of Digital Finance to Strengthen Financial Inclusion and the Growth of SME in Indonesia. Indonesia: The 2nd International Conference on Islamic Economics, Business, and Philanthropy (ICIEBP) Theme: “Sustainability and Socio Economic Growth” KnE Social Sciences, pages 389–407.
- Attia, H. (2020). Financial Inclusion in the technology-led globalization age. Arab Monetary Fund.

- Buheji, M. (2022). Digital Transfirmation and Financial Inclusion. International Journal of Inspiration, Resilience & youth Economy (IJRYE) , 45-60.
- Chunyan, C., & Zhang, Z. (2018, 05). Linkage between FinTech and Traditional Financial Sector in U.S. Comparative Study during and after Global Financial Crisis . Jönköping International Business School.
- Demirguc-Kunt, A., & Klapper, L. (2012). Measuring Financial Inclusion The Global Findex Database. The World Bank Development Research Group Finance and Private Sector Development Team.
- Eugeniusz, G. (2013). Financial inclusion indicators in poland. poland: acta universitatis lodziensis folia oeconomica 286.
- global digital divide. (2006). Consulté le 10/18/2022, sur https://m.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%AC%D9%88%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9.
- Gujral, R. K., & Kumar, N. (2021). Digital Finance And Its Impact On Financial Inclusion. International Journal of Advanced Research in Commerce, Management & Social Science (IJARCMSS) , 04 (01), 05-07.
- Hellbe, S., & Leung, P. (2015, 06 09). How apis drive business model change and innovation. Digital transformation . Economic information systems department of management and engineering.
- Jianguo, W., & Thathsarani, U. S. (2022). Do Digital Finance and the Technology Acceptance Model Strengthen Financial Inclusion and SME Performance? information , 01-17.
- Junaidah, A. S. (2016, September). Financial Inclusion: The Role Of Financial System And Other Determinants. Submitted in Fulfilment of the Requirements of the Degree of Doctor of Philosophy. Salford Business School University of Salford, Salford, United Kingdom.
- Kurniasari, F., Gunardi, A., Putri, F. P., & Firmansyah, A. (2021). The role of financial technology to increase financial inclusion in Indonesia. International Journal of Data and Network Science , 391-400.
- Michael, F., Kruschwitz, N., Bonnet, D., & Welch, M. (2013). Embracing Digital Technology. Embracing Digital Technology • MIT Sloan Management Review.
- Mostafa Awad, M., & Hamed Eid, N. (2018). Financial Inclusion in the MENA Region: A Case Study on Egypt. IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF) , 09 (01), 11-25.
- Ozili, P. K. (2018). Impact of Digital Finance on Financial Inclusion and Stability. , Borsa Istanbul Review .
- Singleton, K., Schmitz, K., & Patwardhan, A. (2018). Financial Inclusion in the Digital Age. International Finance coperation World Bank Group.
- Thaddeus, K. J.Ngong, C. A. & Manasseh, C. O. (2020). Digital Financial Inclusion and Economic Growth: Evidence from Sub-Saharan Africa (2011-2017).The International Journal Of Business & Management , 212-225.

- Widyaningsih, D., Siswanto, E., & Zusrony, E. (2021). The Role Of Financial Literature Through Digital Financial Innovation On Financial Inclusion (Case Study Of Msmes In Salatiga City). International Journal of Economics, Bussiness and Accounting Research (IJEBAR) , 05 (04), 1301-1312.
- Working Group (FIDWG). (2013). Measuring Financial Inclusion. Financial Inclusion Data.
- Zendah, N. (2022, 03 27). 2022أساسيات التحول الرقميالناجح لتجنب الأخطاء الشائعة في. Consulté le 10 21, 2022, sur https://www.t2.sa/en/blog/digital-transformation.
- اردنيون، نادين شحادة، نافارو أنطوان، و سوبول دانييل. (2017). التحويلا ت المالية والشمول المالي جانب الطلب تحليل الدخل المنحفض. التعاون الألماني CGAP.
- أشرف ابراهيم عطية. (2021). تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بين الفرص والتحديات: عرض لتجربة الشمول المالى فى مصر. المجلة الدولية للفقه و القضاء والتشريع ، 02 (02)، 326-367.
- البنك الدولي. (2020). تاريخ الاسترداد 02 10, 2022، من: https://data.worldbank.org/indicator/bx.trf.pwkr.dt.gd.zs?View=chart.
- البنك الدولي. (2022). تاريخ الاسترداد 06 10, 2022، من: https://data.worldbank.org/indicator/fb.atm.totl.P5?View=chart
- جاو هولين(2021). الخدمات المالية الرقمية: الوصول إلى غير المستفيدين من الخدمات المصرفية. Itu Digital World.
- حمو الزعبي. (2021). دور شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في تعزيز القطاع المصرفي للدول العربية: دروس وتجارب دولية. الملجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية ، 09 (01)، 968-987.
- حنان الطيب. (2020). الشمول المالي. أبو ضبي- الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
- رحيمة بن عيني، وشادي ابراهيم حسن شحادة. (2022). دراسة تحليلية لتطور مؤشرات الشمول المالي في بعض دول المغرب العربي و الخليج العربي خلال الفترة (2004-2020). مجلة إقتصاد المال والأعمال، 06 (03)، 112-132.
- ريهام أحمد ممدوح حسين، (2020)، أثر التكنولوجيا المالية على العدالة الاقتصادية، المجلة العلميةللاقتصاد والتجارة، 473-522.
- صورية شنبي، و السعيد بن لخضر. (2018). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية). مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة ، 03 (02)، 104-129.
- طارق قدوري، و باديس زغدي. (2022). دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المصرفية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة ، 05 (01)، 865-884.

- عادل حسن أبو سمرة محمد. (2019). نموذج مقترح لتفعيل الشمول المالي من خلال التحول الرقمي لتحقيق رؤية مصر 2030. مصر: مركز بحوث الأزمات.
- عائشة بلحرش. (2022). التكنولوجيا المالية الحديثة وتعميق أبعاد العوملة المالية الدولية. دفاتر، 18 (01).
- علي الخوري. (2020). كيف يمكننا بناء الاقتصاد الرقمي. تاريخ الاسترداد 03 10, 2022، من https://dubaipolicyreview.ae/ar/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D9%8A%D9%85%D9%83%D9%86%D9%86%D8%A7-%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%A%%D8%A1-%D8%F-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%/B1%D8%A8.
- عمارية بختي، غنية مجاني، (2020)، دور التكنولوجيا المالية في دعم القطاع المصرفي، مجلة المدبّر، 07 (02)، 99-111.
- ليلى أسمهان بقبق. (2022). أثر الشمول المالي المصرفي على النمو االقتصادي ، البطالة و الفقر في الجزائر دراسة قياسية (2004-2020). مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، 18 (29)، 161-182.
- مجموعة البنك الدولي. (05 18, 2018). تاريخ الاسترداد 22 10, 2022، من https://www.albankaldawli.org/ar/news/immersive-story/2018/05/18/gains-in-financial-inclusion-gains-for-a-sustainable-world.
- محمد أمين زايخ، و محمد يونسي. (2022). دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي – تجربة المملكة العربية السعودية –. دفاتر البحوث العلمية ، 10 (01)، 747-769.
- مصطفى البار عدنان. (2020). تقنيات التحول الرقمي. السعودية: جامعة الملك عبد العزيز.
- منصور راشد أحمد مجدي، و محمد الجمل محمد حسني. (2022). فاعلية التحول الرقمي في تعزيز الشفافية بمنظمات المجتمع. مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية ، 10 (01).
- مها خليل شحاده. (2022). التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية في المصارف إلسالمية –دراسة في المصالح والمفاسد. مجلة بيت المشورة (17)، 27-69.
- نهلة أبو العز. (2021). أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالى في القطاع المصرفي بالدول الافريقية. مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، 10، 341-381.
- وسام شيلي. (2021). الشمول المالي الرقمي في المنطقة العربية–الو اقع والمتطلبات–. مجلة معهد العلوم االقتصادية ، 24 (02)، 213-234.
- ياسمينة ابراهيم سلامة، و هاجر يحيى. (2021). متطلبات تعزيز الشمول المالي –دراسة حالة بعض الدول العربية–. مجلة دراسات اقتصادية ، 21 (01)، 123-147.